

Distr.: General
31 March 2009
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة*

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	لمحة عامة		١-٥	٣
ثانيا -	القضايا الدستورية والسياسية والقانونية		٦-٣٣	٤
ألف -	التطورات الحاصلة مؤخرا		٦-٢٧	٤
باء -	العلاقات الخارجية		٢٨-٣٣	١١
ثالثا -	الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية		٣٤-٦٤	١٢
ألف -	لمحة عامة		٣٤-٤٢	١٢
باء -	العمل		٤٣-٤٦	١٥
جيم -	الموارد المعدنية		٤٧-٥٤	١٧
دال -	السياحة		٥٥-٦٠	٢٠

* قدمت هذه الوثيقة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ للسماح بإدراج آخر المعلومات المترجمة عن الإقليم.



٢١	٦٤-٦١		هـاء - القطاعات الاقتصادية الأخرى.
٢٢	٦٨-٦٥		رابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة.
			ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
٢٢	٦٥		المستعمرة.
٢٢	٦٧-٦٦		باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء لاستعمار (اللجنة الرابعة).
٢٣	٦٨		جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة.

أولا - لمحة عامة

١ - كاليديونيا الجديدة^(١)، وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره فرنسا التي تعتبره إقليما فرنسيا فيما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويخضع على نحو محدد لأحكام المادة الثالثة عشرة من الدستور الفرنسي، تقع في المحيط الهادئ، على بعد ١٥٠٠ كيلو متر إلى الشرق من أستراليا و ١٧٠٠ كيلو متر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا وماري وليفو وتيغا)، وأرخيبيل جزر بيليب، وجزيرة بت وجزيرة هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ١٦٧٥٠ كيلو مترا مربعا ومساحة الإقليم ١٩١٠٣ كيلو مترات مربعة. وتقع العاصمة نومييا في الطرف الجنوبي من غراند تير. وينقسم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات هي الشمال والجنوب (على غراند تير وجزيرة باين) وجزر لويالتي. واللغة الرسمية هي الفرنسية ويستخدم نحو ٢٨ لهجة كاناكية^(٢).

٢ - في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بين إحصاء أكمله المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية أن سكان كاليديونيا الجديدة يبلغون ٢٣٠ ٧٨٩، بزيادة تبلغ ٣٣ ٩٥٣، أو ١٤,٧ في المائة خلال السنوات الثماني التي انقضت منذ الإحصاء الأخير في سنة ١٩٩٦^(٣). وكان عدد السكان حسب تقدير أقرب عهدا ٢٤٤ ٤١٠ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨^(٤). وأثار تعداد ٢٠٠٤، الذي ركز على المجموعات الإقليمية للسكان بالمقارنة بالمجموعات العرقية، خلافا ومقاطعة من قبل الأحزاب أو المجموعات من الشعب الأصلي على نحو رئيسي، بما في ذلك جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني والاتحاد النقابي لعمال الكانك والمستغلين، التي كانت ساخطة على حذف أسئلة تتعلق بالأصل العرقي. ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، قد يفضي التعداد العام للسكان، الذي يتوخى الاضطلاع به في عام ٢٠٠٩، إلى القيام مرة أخرى بإدراج بيانات عرقية^(٥): حيث سيتاح للسكان الذين سيجري استفسارهم أن يحددوا هويتهم بوصفهم

(١) ملاحظة: المعلومات الواردة في الورقة الحالية مستمدة من مصادر منشورة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، وأيضا من المعلومات المنقولة إلى الأمين العام من قبل الدولة القائمة بالإدارة. بمقتضى المادة ٧٣ (٥) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) http://www.toulanguages.org/dossiers.php?val=65_les+langues، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٣) Bilan demographique 2008، معهد الإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

(٤) هذه البيانات تعد مشروعة وفقا للقانون رقم ٧٨-١٧ المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ والمعدل، وهي مطلوبة من قبل جميع المسؤولين السياسيين تقريبا بكاليديونيا الجديدة.

ينتمون إلى منشأ عرقي بعينه. وستشكل هذه البيانات أداة من شأنها أن تتيح قياس مدى إعادة التوازن بين المقاطعات، مما يمثل أساسا للعملية المؤسسية بكاليدونيا.

٣ - وهكذا فإن المعلومات الرسمية الأقرب عهدا عن الأصل العرقية تعود إلى تعداد ١٩٩٦، الذي طلب من الأشخاص أن يختاروا المجتمع الذي شعروا بأنهم ينتمون إليه من عدد من فئات بعينها. وشمل السكان الميلانيزيين الكاناك الأصليين على نحو رئيسي (١، ٤٤ في المائة)؛ وأشخاصا منحدرين من أصل أوروبي، فرنسيين على نحو رئيسي (١، ٣٤ في المائة)؛ والواليزيين (٩ في المائة)؛ والناهيتيين (٦، ٢ في المائة)؛ والإندونيسيين والفيتناميين (٥، ٢ في المائة)؛ والسكان الذين يصفهم معهد الإحصاءات والدراسات الاقتصادية بـ "آخرون" (٧، ٧ في المائة). وبين تعداد ٢٠٠٤ أن نصف السكان تقريبا في ذلك الوقت كانوا دون سن الـ ٢٩^(٥).

٤ - وعلى الرغم من حصول زيادة قابلة للقياس في سكان كاليدونيا الجديدة منذ سنة ١٩٩٦، فإن الخصائص الديموغرافية الجغرافية النسبية بقيت دون تغيير أساسا، إذ تعيش أغلبية السكان (حوالي ٧٠ في المائة) في مقاطعة الجنوب، على نحو رئيسي حول منطقة نومييا الكبرى، وحوالي ٢٠ في المائة في مقاطعة الشمال وحوالي ١٠ في المائة في جزر لويالتي. وفي سنة ١٩٩٦، شكّل السكان الأصليون من الكاناك حوالي ٧٨ في المائة من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧ في المائة من سكان جزر لويالتي، ولكن لم يشكلوا سوى ٢٥،٥ في المائة من سكان مقاطعة الجنوب. وفيما يتعلق بالمجموعة السكانية الكبرى الثانية في الإقليم، أشخاص منحدرين من أصل أوروبي، يعيش ٨٩ في المائة في مقاطعة الجنوب.

٥ - إن خصائص الاقتصاد والعمالة في كاليدونيا الجديدة، وأيضا الجهود المبذولة حاليا لتنفيذ سياسة ترمي إلى تقويم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مقاطعة الجنوب (الأكثر تطورا في قطاعات مثل البنية التحتية والاقتصاد والعمالة والتعليم) ومقاطعة الشمال وجزر لويالتي الأقل تطورا في هذه القطاعات، يرد وصفها في القسم الثالث أدناه.

ثانيا - القضايا الدستورية والسياسية والقانونية

ألف - التطورات الحاصلة مؤخرا

٦ - في أعقاب قبول اتفاق نومييا من قبل شعب الإقليم عن طريق الاستفتاء وتدوين أحكامه في قانون فرنسي، لم تعد كاليدونيا الجديدة تُعتبر إقليما من أقاليم ما وراء البحار

<http://www.isee.nc/chiffres/chiffres.html>

(٥) <http://www.isee.nc/recenspop/telechargement/p01-04.xls>

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

تابعا لفرنسا. بل تصفها حكومة فرنسا بأنها كيان قائم بذاته، له مؤسسات مخصصة له فقط وستنقل إليها تدريجيا سلطات غير قابلة للإلغاء تابعة للدولة. إن تفاصيل عن الجوانب السياسية والتشريعية لعملية نوميا والترتيبات المؤسسية الجديدة ترد في تقرير سنة ٢٠٠٥ A/AC.109/2005/13، الفقرات ٦-١٠ و ٣٠ و ٣١.

٧ - وطوال سنوات كثيرة، سيطر على النظام الحزبي في كاليدونيا الجديدة حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الوقت (التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية). وأُهيئت هذه السيطرة من جانب حزب واحد قبل إجراء الانتخابات العامة في كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ بأشهر قليلة، بالنشوء والنجاح الانتخابي لحزب المستقبل المشترك الجديد^(٦). وعلى غرار حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، جعل حزب المستقبل المشترك اتجاهه معارضا للاستقلال الكامل عن فرنسا، ولكنه يُعتبر الأكثر تأييدا لتوافق الآراء والحوار مع الحركة المناصرة للاستقلال، ومؤيدا للتنفيذ الكامل لاتفاق نوميا. وحركة السكان الأصليين تمثلها على نحو رئيسي جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وهي ائتلاف من بضعة أحزاب سياسية مؤيدة للاستقلال تعتبر (اتفاق نوميا بمثابة عملية تحريرية من شأنها أن تفضي إلى الاستقلال).

٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شكّل الاتحاد النقابي لعمال الكاناك والمستغلين، من الكاناك على نحو رئيسي، حزبا سياسيا جديدا دُعي حزب العمل. وركز الحزب، الشديد المناصرة للاستقلال بطبيعته، على مناهجه السياسي على التطبيق الكامل لاتفاق نوميا، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحقوق شعب الكاناك وحق تقرير المصير، وعلى الحاجة إلى مراعاة وضع عمال الكاناك وأيضا العمال من مجتمعات أخرى، وخصوصا نظرا إلى التفاوت في التوزيع والاستعمال لثروة الإقليم وموارده الطبيعية.

٩ - وكما ورد من قبل، عانت جميع الأحزاب والمجموعات السياسية من التوترات والانقسامات الداخلية. في ٢٠٠٥، أنشأ جاك لوفلير، مؤسس حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية الذي ظل زعيما وقتا طويلا، حزبا جديدا معارضا للاستقلال، تجمع كاليدونيا. وفي تلك الأثناء، في الاستعداد للانتخابات البرلمانية الفرنسية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ١٤ أدناه)، نشأت خلافات داخلية بين حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية وحزب المستقبل المشترك بشأن تسمية مرشحيهما، وتقدم مرشحين منشقين إلى الانتخابات، وعُكس مؤقتا اتجاه الزيادة في التوتر بين حزب التجمع -

(٦) الدولة القائمة بالإدارة، "L'évolution de la Nouvelle Calédonie en 2004".

الاتحاد من أجل حركة شعبية وحزب المستقبل المشترك عن طريق التوصل إلى اتفاق في صيف ٢٠٠٧ بالمساندة الفرنسية، ولكن بحلول الخريف نشأ مرة أخرى خلاف بين الحزبين.

١٠ - لم تستطع وحدة حزب المستقبل المشترك أن تواجه الانقسامات وسقوط مرشحيها في الانتخابات التشريعية، وقد انقسم هذا الحزب إلى حزبين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد قام رئيس مقاطعة الجنوب، السيد فيليب غوميزن بتشكيل حركة جديدة تحت اسم "تجمع كاليدونيا". يصف هذا الحزب السياسي الجديد نفسه بأنه معارض للاستقلال، ومنفتح على الحوار، ومعارض لإجراء استفتاء حول تقرير المصير، ومؤيد للتماسك الاجتماعي ومكافح للعنصرية^(٧). واستنادا إلى ما قاله السيد جومي، تعكس أولويات الحزب المبادئ الأصلية لحزب المستقبل المشترك عندما نشأ في ٢٠٠٤.

١١ - وفي تلك الأثناء حاولت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، التي عانت من التوترات طوال سنين، تعزيز تعاونها الداخلي خلال الانتخابات التشريعية. وحدة الغرض المحددة هذه كانت ظاهرة أيضا حينما عقدت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني مؤتمرا للقمة في نوميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^(٨). بيد أن ظهور حزب العمل الجديد قد أظهر اختلافات بين مناصري الاستقلال. ويشير اقتراب انتخابات المقاطعات في أيار/مايو ٢٠٠٩ وتوترات جديدة في صفوف جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وثمة احتمال كبير لأن تفضي نتائج هذه الانتخابات إلى تغيير علاقات القوى فيما بين الأحزاب المؤيدة للاستقلال.

١٢ - فيما يتعلق بمؤسسات الدولة الفرنسية، شاركت كاليدونيا الجديدة في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في أيار/مايو ٢٠٠٧، التي فاز بها حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية لنيكولاي ساركوزي رئيس فرنسا، وهو الحزب الذي حصل على ٦٣ في المائة من الأصوات في كاليدونيا الجديدة.

١٣ - إن عضو مجلس الشيوخ سيمون لوكهوت، الذي ينتمي إلى حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية والذي أعيد انتخابه في عام ٢٠٠١، قد قام بتشكيل حركته السياسية المسماة "حركة التنوع". وستنتهي ولايته في عام ٢٠١١، وفي هذا العام سيضطلع المنتخبون بتسمية عضوين في مجلس الشيوخ (ما يعني إنشاء مقعد إضافي) على أن يكون انتخاب هذين العضوين لمدة ٦ سنوات.

(٧) http://www.info.lnc.ne/articles/article_70484_229081.htm، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٨) قدمت المعلومات الدولة القائمة بالإدارة، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

١٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شاركت كاليدونيا الجديدة في الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية الفرنسية، مصوّتة على شغل المقعدين المخصصين لكاليدونيا الجديدة في مجلس النواب في فرنسا، مقعد واحد للدائرة الانتخابية المستهدفة الأولى التي تتألف من بلدة نوميا ومقاطعة جزر لويالتي، ومقعد آخر للدائرة الانتخابية المستهدفة الثانية التي تتألف من مقاطعتي الشمال والجنوب باستثناء بلدة نوميا كما كان الحال في عام ٢٠٠٢. لم توجد الجولة الأولى من التصويت في ١٠ حزيران/يونيه هوامش الفوز اللازمة، وأجريت بعد ذلك بأسبوع، في ١٧ حزيران/يونيه، جولة الإعادة في التصويت. أدى التصويت الأول إلى نتيجة تمثل في أن المرشحين المؤيدين للاستقلال والمعارضين للاستقلال يتحركون باتجاه جولة ثانية في الدائرتين الانتخابيتين المستهدفتين، بينما تفوق المرشحان اللذان رشحهما حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني في الحالتين فتقدما إلى جولة الإعادة في التصويت. وعُزيت تلك النتيجة على نطاق واسع إلى التنافر في معسكر المعارضين للاستقلال وكثرة المرشحين. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل عن نتائج هذه الانتخابات في ورقة العمل لسنة A/AC.109/2008/9. في الجولة الثانية، في ١٧ حزيران/يونيه، التي تنافس عليها مرشحا حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية ومرشحا جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، فاز حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية في الحالتين، الأمر الذي أعاد السيد بيير فروجي (شاغل المقعد) إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ممثلاً للدائرة الانتخابية المستهدفة الثانية، وانضم إليه السيد جائل يانو ممثلاً للدائرة الانتخابية المستهدفة الأولى. بيد أن ظهور جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني يُعتبر لافتاً للنظر، نظراً إلى التوترات الماضية داخل الحركة المناصرة للاستقلال^(٩).

١٥ - يحكم كاليدونيا الجديدة كونغرس إقليمي يتكون من ٥٤ عضواً، وهو هيئة تشريعية تتكون من أعضاء من جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ من مقاطعة الشمال و ٣٢ من مقاطعة الجنوب و ٧ من مقاطعة جزر لويالتي) يُنتخبون لمدة خمس سنوات. والتكوين الحالي للكونغرس يشمل ١٦ مقعداً لحزب المستقبل المشترك و ١٦ مقعداً أيضاً لحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، و ٤ مقاعد للجبهة الوطنية والمقاعد المتبقية البالغ عددها ١٨ للأحزاب المناصرة للاستقلال^(١٠).

١٦ - تمثل الحكومة السلطة التنفيذية لكاليدونيا الجديدة ويتولى رئاستها الرئيس. وينتخبها الكونغرس وهي مسؤولة أمامه. وهي تضم ما بين ٥ أعضاء و ١١ عضواً ويحدد الكونغرس

(٩) إذاعة نيوزيلندا، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(١٠) وزارة الخارجية لنيوزيلندا، <http://www.mfat.govt.nz/Countries/Pacific/New-Caledonia.php>.

العدد الدقيق قبل انتخاب الحكومة؛ ومنذ أيار/مايو ١٩٩٩ تتكون من ١١ عضواً. وينص اتفاق نوميّا على أن الحكومة إدارة جماعية يجب أن تعكس نسبياً التمثيل الحزبي في الكونغرس. وذلك يضمن أن تشمل أكثر من حزب سياسي واحد، محققة بذلك "الحكومة الجماعية" التي يقتضيها اتفاق نوميّا. ويُنتخب الرئيس بأغلبية أصوات جميع الوزراء.

١٧ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، في أعقاب الانتخابات للجمعية الوطنية والانتكاسة التي مُني بها حزب المستقبل المشترك الحاكم، قدمت ماري - نويل ثمرؤ عضوة حزب المستقبل المشترك، رئيسة كاليدونيا الجديدة منذ ٢٠٠٤، استقالتها، ما أدى على نحو آلي إلى استقالة ١١ من أعضاء حكومة كاليدونيا الجديدة، ما أفضى بالضرورة إلى إجراء انتخابات جديدة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، انتخب الكونغرس حكومة جديدة تضم ١١ عضواً من صفوف حزب المستقبل المشترك وحزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية (٧) وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني (٤). وأدى هارولد مارتين عضو حزب المستقبل المشترك اليميني بوصفه رئيساً. ونائبة الرئيس ديوي جورودي أحد الأشخاص من الكانك الممثلين في الحكومة.

١٨ - ويُقسم الأرخبيل إدارياً إلى ثلاث مقاطعات: مقاطعة الجنوب (عاصمة المقاطعة: نوميّا)؛ ومقاطعة الشمال (عاصمة المقاطعة: كوني)؛ ومقاطعة جزر لويالتي (عاصمة المقاطعة: ليفو). ورئيس كل جمعية مقاطعة، من صفوف الحزب الفائز، يقوم بدور المسؤول التنفيذي الأول في المقاطعة. ويُنتخب أعضاء الجمعيات لمدة خمس سنوات.

١٩ - وتمشيا مع الجدول الزمني للانتخابات كل خمس سنوات، وبعد انتخابات سنة ٢٠٠٤ (تفاصيل هذه الانتخابات ترد في A/AC.109/2005/13)، من المزمع إجراء الانتخابات التالية لجمعيات المقاطعات وللكونغرس في ٢٠٠٩. ومن المزمع إجراء انتخابات المقاطعات في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٠ - ينص اتفاق نوميّا أيضاً على مجموعة موازية من المؤسسات المصممة لمراعاة الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكانك. هناك ثمانية مجالس عُرفية، يغطي كل منها مجالا من المجالات العرفية الثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مجلس شيوخ عرقي إقليمي النطاق يشمل ١٦ عضواً، يختار كل مجلس عرقي اثنين منهم، برئاسة تناوبية. ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرقي والمجالس العرفية بشأن أمور تتعلق مباشرة بهوية الكانك.

٢١ - يقوم مفوض سام بتمثيل الدولة الفرنسية في الإقليم. وعُيّن المفوض السامي الحالي، ييفيس داسونفيل، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتقع المسؤولية السياسية عن

كاليدونيا الجديدة على عاتق الوزير الفرنسي للمقاطعات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، ميشيل اليوت-ماري ووكيل الوزارة الجديد لشؤون ما وراء البحار ييفيس جوغو، الذي عُيّن في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٢ - وقد قام السيد جوغو، أثناء زيارته الرسميتين لكاليدونيا الجديدة في شهري أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٨، بإعادة تأكيد رغبة الدولة في تنفيذ اتفاق نوميا. وكانت ثمة مساهمة كبيرة في طمأنة مختلف الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بفضل وضوح خطاب السيد جوغو، بالإضافة إلى الإجراءات المحايدة التي اتخذتها الدولة في هذا الإقليم.

٢٣ - وفي أعقاب اتفاقي ماتينيون لسنة ١٩٨٨، أحدث اتفاق نوميا (A/AC.109/2114)، المرفق)، الموقع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ بين حكومة فرنسا وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحريك الوطني المؤيدة للاستقلال وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية المعارض للاستقلال، مزيداً من التغيير في البنى السياسية والإدارية لكاليدونيا الجديدة. وبموجب أحكام الاتفاق، اختار الموقعون حلاً يتوافق الآراء عن طريق المفاوضات بشأن الوضع السياسي، سيقدمونه معاً إلى سكان كاليدونيا الجديدة لاتخاذ القرار بشأنه. ومن المزمع الوصول بالعملية إلى نهايتها بإجراء استفتاء بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨^(١١) في تاريخ تحدده أغلبية بثلاثة أحماس أعضاء الكونغرس في كاليدونيا الجديدة، حينما يتناول الإقليم مسألة نقل السلطات السيادية إلى كاليدونيا الجديدة، وسبل حصولها على مركز المسؤولية الكاملة الدولي وتنظيم المواطنة بالجنسية.

٢٤ - وفي هذه الأثناء، يلزم الاتفاق فرنسا بنقل المسؤولية عن جميع مجالات الحكم (باستثناء السلطات "السيادية"، وهي سلطات الدفاع والعدالة والنظام العام والنقد وبعض مجالات الشؤون الخارجية) إلى الحكومة والكونغرس وجمعيات المقاطعات في كاليدونيا الجديدة. وتتقاسم فرنسا وكاليدونيا الجديدة المسؤولية عن الأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي والأبحاث والبحث والخدمات الجوية والهجرة والعلاقات الإقليمية وبعض العلاقات الدولية. وفي سنة ٢٠٠٠ بدأ النقل التدريجي للسلطات من فرنسا ومن المزمع أن ينتهي بإجراء الاستفتاء المخطط.

٢٥ - وأشار بيان أصدر باسم رئيس الوزراء الفرنسي فيلون، بعد اجتماع الموقعين على اتفاق نوميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إلى أن من المتوقع نقل المجموعة التالية من

(١١) <http://www.lnc.nc/>، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ <http://nouvellecaledonie.rfo.fr/article291.html>، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

السلطات في ٢٠٠٩. وأنشئت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، دعماً للأفرقة العاملة الـ ١٣ المنشأة في ٢٠٠٧، فرقة عمل لمساعدة الأفرقة العاملة في الإعداد لنقل المجموعة التالية من السلطات، يخصص فريق عامل واحد لكل من السلطات التي ستُنقل، تحت رعاية المفوض السامي. لقد اجتمعت اللجنة السابعة للأطراف الموقعة في ظل مناخ يتسم بالتوافق، وذلك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بباريس، حيث تم التوصل بالإجماع إلى اتفاق بشأن مسألة نقل الصلاحيات إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩، بناء على الأعمال التي قامت بها الأفرقة العاملة وبعثة الدعم. وقد صدقت هذه اللجنة على المرحلة الثانية للعملية ذات الصلة، فقد وافقت على حدود وطرائق نقل الصلاحيات في إطار نهج عملي وتدرجي. وتعديل القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ وإضفاء طابع رسمي على البروتوكولات الملحقه به سيُضطلع بهما قبل إجراء الانتخابات الإقليمية في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٦ - وأُخذت بعض التدابير لتلبية المتطلب الوارد في اتفاق نومييا لسنة ١٩٩٨ والمتمثل في الموافقة على رموز الهوية التي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تتحد حولها. وأُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ منافسة عامة لإيجاد تصميم نشيد وطني وشعار وأوراق نقدية. وفي تلك الأثناء، فإن مسألة الاسم والعلم الجديدين كانت لجنة توجيهية معنية بعلامات الهوية ستبت فيها^(١٢). وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قامت حكومة كاليدونيا الجديدة، من منطلق الاستناد إلى مقترحات اللجنة التوجيهية، باعتماد مشروع قانون وطني يتعلق بعلامات الهوية التي سيتخذها البلد في سياق تطبيق اتفاق نومييا. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تمّ قبول مشروع القانون الخاص بتصميم النشيد الوطني والشعار والأوراق النقدية، بغية عرضه على الكونغرس للتصويت عليه^(١٣).

٢٧ - يرد نص اتفاق نومييا في ورقة العمل لسنة ١٩٩٩ (A/AC/109/2114). في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩، أنشأ الرئيس الإقليمي والمفوض السامي الفرنسي موقعاً عاماً على الشبكة الدولية، www.transfertsdecompetences.gouv.nc، لتمكين شعب كاليدونيا الجديدة من فهم العملية والوقوف على ما يجري فيها.

باء - العلاقات الخارجية

٢٨ - إن الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه العلاقات الخارجية يحكمه القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ (ترد التفاصيل في A/AC.109/2005/13، الفقرة ٩). في

(١٢) "تقرير جزر المحيط الهادئ"، Oceania Flash، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(١٣) <http://www.lnc.nc/>، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

هذا الصدد، اتفق المشاركون في اجتماع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ للموقعين على اتفاق نوميًا على أهمية إقامة علاقات تجارية وغيرها من العلاقات مع جهات فاعلة أكبر في منطقة المحيط الهادئ، وأيضًا مع دول جزرية أخرى، والاستفادة من الروابط القائمة مع المنظمات الإقليمية. وتمّ الإعراب عن شغل آخر يتمثل في الحاجة إلى إقامة روابط أقوى بالاتحاد الأوروبي، نظرًا إلى أهميته السياسية والتجارية والمالية. منذ ١٩٩٨، عند التوقيع على اتفاق نوميًا، تقوم كاليدونيا الجديدة على نحو تدريجي بتوسيع نطاق روابطها الدولية والإقليمية.

٢٩ - وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢..

٣٠ - وتواصل كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي لها فيه مركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحتة معاهدة روما التي تشكل أساس السياسة الإنمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي حاليًا. وفي إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر للبلدان والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار الذي يشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، كان من المتوقع أن تتلقى كاليدونيا الجديدة ١٩,٨١ مليون جنيه استرليني على شكل معونة تنموية من الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ نشرت الجماعة الأوروبية كتابًا أخضر عن علاقاتها مستقبلاً مع الأقاليم المنتسبة إليها، وعلى وجه الخصوص نظراً إلى انتهاء نفاذ قرار انتساب أقاليم ما وراء البحار بنهاية ٢٠١٣. إنه يتناول مجموعة من التحديات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل الحصول على مدخلات من الأطراف المعنية^(١٤).

٣١ - وفي ٢٠٠٦ أصبحت كاليدونيا الجديدة عضواً منتسباً في منتدى جزر المحيط الهادئ، بعد أن كانت مراقبة منذ ١٩٩٩. أكد رئيس كاليدونيا الجديدة هارولد مارتين مجدداً، وهو يخاطب مؤتمر القمة الـ ٣٨ للمنتدى، الذي عقد في تونغافا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على التزام الإقليم بخطة منطقة المحيط الهادئ التي وضعها المنتدى، مركزاً على أولويات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والإدارة السليمة وإيجاد ظروف مفضية إلى الاستقرار المؤسسي كضمان للسلم والاستقرار في منطقة المحيط الهادئ^(١٥). وفي المحفل التاسع والثلاثين الذي عقد بنيوي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، يلاحظ أن الوفد الكاليدوني، برئاسة السيد هارولد مارتين، وبمصاحبة السيدة ديوي غورودي نائبة رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة والمعنية بالثقافة ووضع المرأة والشؤون العرفية، إلى جانب السيد موريس بونغوا والسيد بيير نغايوهني عضوي الحكومة المحلية، قد أكد من جديد الموقف الذي اتخذته أثناء اجتماع المحفل في عام ٢٠٠٧.

(١٤) http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/1_EN_ACT_part1_v8.pdf

٣٢ - ومنذ ٢٠٠٧ مُنح مركز المراقب لشعب الكاناك، الذي تمثله جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، ضمن مجموعة الطليعة الميلانيزية^(١٥)، وهي عبارة عن اتفاق تجاري دون إقليمي أصبح نافذا في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٣٣ - وكاليدونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة منطقة المحيط الهادئ، وهي أقدم منظمة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ومقر أمانتها في نوميا. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك كاليدونيا الجديدة فيها في منطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ وبرنامج التنمية لجزر منطقة المحيط الهادئ ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ.

ثالثا - الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣٤ - تُصنّف كاليدونيا الجديدة، بأصولها الاقتصادية الكبيرة، مع الأمم المسورة في منطقة المحيط الهادئ، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي للفرد ٢٦ ٥٥٤ جنيه استرليني في سنة ٢٠٠٧^(١٦)، ما يمثل معدل نمو يبلغ ٤,٦ في المائة. والتنمية الاقتصادية للإقليم، بوصفه أحد أكبر الأقاليم المصدرة للنikkel في العالم، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتطورات في سوق النikkel العالمية. لدى كاليدونيا الجديدة أكثر من ٢٥ في المائة من موارد النikkel المعروفة في العالم. بيد أن سعر النikkel هبط خلال سنة ٢٠٠٨، ما أدى إلى تقليل كمية الإنتاج، ويتوقع محللو الصناعة أن من الممكن أن يحدث مزيد من التخفيض في سنة ٢٠٠٩ بسبب انهيار سعر النikkel في سوق صرف المعادن في لندن. في فترة الأشهر الثمانية من كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس ٢٠٠٨، انخفض سعر النikkel في سوق صرف المعادن في لندن بنسبة ٣٢ في المائة تقريبا بالمقارنة بالفترة السابقة، ونتيجة عن ذلك فإن قيم معادن النikkel وصادرات المعادن، التي هي المصدر الرئيسي لحصائل الصادرات، نقصت بنسبة ٦٩,٥ في المائة و ٣٨,٣ في المائة على التوالي^(١٧). ولا يصلح للزراعة سوى قدر قليل من الأرض، وتشكل

(١٥) <http://sydney.indymedia.org.au/story/melanesian-spearhead-group-leaders-should-grant-observer-status-people-west-papua>

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(١٦) التقرير القطري الصادر عن "وحدة المعلومات للاقتصادي" عن كاليدونيا الجديدة،

http://www.eiu.com/report_dl.asp?issue_id=1813700766&mode=pdf

(١٧) التقرير القطري لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن "وحدة المعلومات للاقتصادي" عن كاليدونيا الجديدة،

http://www.eiu.com/report_dl.asp?issue_id=1813700766&mode=pdf

المواد الغذائية حوالي ٢٠ في المائة من واردات كاليدونيا الجديدة. وبالإضافة إلى النيكل، فإن الدعم المالي الكبير من فرنسا والسياحة يشكّلان مرتكزين أساسيين للاقتصاد.

٣٥ - وكانت الصادرات الرئيسية من كاليدونيا الجديدة في سنة ٢٠٠٧ الحديد - النيكل وركاز النيكل والنيكل ومنتجات النيكل والأسماك والحيوانات القشرية. وكانت الوُجُهِات الرئيسية للصادرات في سنة ٢٠٠٧ اليابان والاتحاد الأوروبي (باستثناء فرنسا) وفرنسا وتايوان والصين. وكانت الواردات الرئيسية لكاليدونيا الجديدة في ٢٠٠٧ الأجهزة الكهربائية، والمعادن، بما في ذلك البترول، والسيارات وقطع الغيار، والمواد الغذائية. وكانت بلاد المنشأ الرئيسية للواردات فرنسا، والاتحاد الأوروبي باستثناء فرنسا، وسنغافورة وأستراليا والصين.

٣٦ - ووفقاً للمتكلم باسم الحكومة الإقليمية، على الرغم من أن ميزانية كاليدونيا الجديدة لعام ٢٠٠٩ كانت من المحتمل أن تسجل عجزاً نتيجة عن انخفاض الدخل من قطاع تعدين النيكل، فإن التوقع العام لكاليدونيا الجديدة كان إيجابياً، نظراً إلى الانخفاض في سعر النفط. وقدّرت الميزانية الأساسية لعام ٢٠٠٩ بفرانك المحيط الهادئ الفرنسي بـ ١٦٣ مليار. ولا تزال كاليدونيا الجديدة معتمدة اعتماداً ثقيلاً على عمليات النقل المالي المباشر من فرنسا، وهي العمليات التي تعادل حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٧ - وميزانية عام ٢٠٠٩، التي اعتمدها كونغرس كاليدونيا الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قد بلغت ١,٩ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتميز هذه الميزانية بانخفاض كبير في العائدات الضريبية (٧,٦ في المائة بالنسبة إلى ميزانية عام ٢٠٠٨)، ما يرتبط أساساً بما هو متوقع من انخفاض العائدات الضريبية لصناعة النيكل في المستقبل.

٣٨ - ويعاني الإقليم من احتلالات بنوية منذ وقت طويل بين مقاطعة الجنوب المسيطرة اقتصادياً ومقاطعة الشمال ومقاطعة جزر لويالي الأقل تطوراً كثيراً. ولذلك، في سياق اتفاقي مائتين في سنة ١٩٨٨ (انظر A/AC.109/1000، الفقرات ٩-١٤) واتفاق نوميا سنة ١٩٩٨، كانت جهود كثيرة بذلتها حكومة فرنسا ومؤسسات كاليدونيا الجديدة في العقد الماضي ترمي إلى استعادة التوازن فيما بين المقاطعات الثلاث من ناحية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وفرص العمالة. وبالتالي، يخصص ٧٠ في المائة من مساعدة الدولة للإقليم لمقاطعة الشمال ومقاطعة جزر لويالي، بينما تخصص البقية، ٣٠ في المائة، لمقاطعة الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، تبرم الدولة الفرنسية معاهدات التنمية المتعددة السنوات مع مجتمعات الحكم المحلي في الإقليم. والدفعة الحالية من عقود التنمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

أصبحت نافذة في آذار/مارس ٢٠٠٦. ويشكل التمويل المقدم من الدولة القائمة بالإدارة، بالتزام مالي قدره ٣٩٣,٤ مليون جنيه إسترليني، أكثر من ٥٠ في المائة من الإنفاق الإجمالي المتوقع للإقليم البالغ ٧٧٧,٧ مليون جنيه إسترليني^(٨).

٣٩ - واستنادا إلى معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تواصل الدولة الفرنسية عرض حوافز مالية لتشجيع الاستثمار في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، وأيضا ترتيبات ضريبية محددة ترمي إلى تعزيز قطاعي الصناعات المعدنية والتعدين وصناعة الفنادق والإسكان وقطاع النقل وامتيازات الخدمة العامة في كاليدونيا الجديدة^(٩). بيد أن نظام الحوافز الضريبية هذا تخالفه الحركة المناصرة للاستقلال، زاعمة أنه يزيد تدفق المهاجرين إلى كاليدونيا الجديدة^(١٠).

٤٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وضعت الحكومة الفرنسية اقتراحا تُسحب وفقا له علاوة المعاش التقاعدي المدفوعة للعاملين في الخدمة المدنية الذين يحالون على التقاعد في أقاليم فرنسا الواقعة فيما وراء البحار. ومن شأن الاقتراح إصلاح نظام مكافأة التقاعد المؤقتة، الذي أُطلق في سنة ١٩٥٢ لتشجيع العاملين في الخدمة المدنية الفرنسية على قضاء وقت التقاعد في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار بمنحهم معاشا تقاعديا أكبر بنسبة ٧٥ في المائة مما كانوا سيحصلون عليه في فرنسا. ومن المُقدَّر أن ١٨ في المائة تقريبا من الذين يحصلون على المعاشات التقاعدية الفرنسية سيتأثرون بالإصلاح، يبلغ عددهم حوالي ٤٠٠٠ شخص في كاليدونيا الجديدة. وستُنهى علاوة المعاش التقاعدي على أساس تدريجي خلال فترة عشر سنوات^(١١).

٤١ - وتحت الحكومة الفرنسية كاليدونيا الجديدة، مع أقاليم فرنسية أخرى في منطقة المحيط الهادئ، على اعتماد اليورو بدلا من فرانك منطقة المحيط الهادئ الفرنسي. وتؤيد الأحزاب المعارضة للاستقلال في كاليدونيا الجديدة وأيضا قطاع الأعمال في الإقليم إدخال اليورو بينما يؤكد مناصرو الاستقلال على أنه، بموجب أحكام اتفاق نومييا، تعالج أمور العملة محليا، وأن الانتقال إلى اليورو ليس من شأنه سوى ربط كاليدونيا الجديدة على نحو أوثق بفرنسا^(١٢). وستنظم مناقشة في الكونغرس بشأن هذه المسألة.

٤٢ - وبسبب اعتماد كاليدونيا الجديدة على استيراد منتجات كثيرة، تبقى تكلفة المعيشة في الإقليم قضية تبعث على القلق، على وجه الخصوص نظرا إلى الاختلالات الاقتصادية القائمة داخل كاليدونيا الجديدة والأزمة المالية العالمية الراهنة. بينت دراسة استقصائية في

(١٨) انظر إلى بيان أدلى به روك واميتان وجوليان بونيموي في اللجنة الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(١٩) "أخبار كاليدونيا الجديدة"، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc؛ التقرير القطري الصادر عن "وحدة المعلومات للاقتصادي" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

٢٠٠٧ أن إيجار السكن لم يرتفع بنسبة ٤٥ في المائة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ فحسب، ولكنه بلغ في بعض الحالات مستويات شائعة في أجزاء من باريس^(٢٠). وبيّنت أرقام نشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ أن قيمة المعاملات المتعلقة بالملوكات تستمر في الارتفاع على الرغم من هبوط في عدد المعاملات. وكشفت دراسة استقصائية أخرى أجرتها في أواخر ٢٠٠٧ رابطة المستهلكين الفرنسية "اتحاد قوى التغيير - ماذا نختار" أن متوسط تكلفة المعيشة في الإقليم أعلى بنسبة ٧٢ في المائة منه في الأراضي المتروبولية بفرنسا^(٢١). وارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٣,٣ في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة في ٢٠٠٨ - أعلى معدل للتضخم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

باء- العمل

٤٣ - استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، هبط عدد الأشخاص العاطلين عن العمل من ٢٧٥ ١٢ في ٢٠٠٣ إلى ٩٢٣ ٧ في ٢٠٠٧، نتيجة إلى حد كبير عن زيادة الطلب على الصناعة المعدنية. بيد أن البطالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ارتفعت بنسبة ٣,١ في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة وبلغت ٦ ٣٩٠ شخصا، كانت الزيادات فيها تحصل على نحو رئيسي في جزر لويالتي ومقاطعة الجنوب، مع إمكان ارتباط ذلك بهبوط أسعار النيكل^(٢٢). وفي هذه الأثناء فإن التباينات الإقليمية المذكورة أعلاه تبقى بارزة في سوق العمل وازدادت تعمقا^(٢٣). وكما ورد سابقا (A/AC.109/2007/9)، لا تزال نسبة البطالة مرتفعة على نحو خاص بين الكانك الذين كرروا الدعوة إلى سن قانون خاص بالتصحيح، يعطي الأولوية للعمال المحليين.

٤٤ - ووفقا لتقدير قام به معهد تنمية المهارات في كاليدونيا الجديدة، هبطت البطالة من ١٢ في المائة قبل ٤ سنوات إلى ٦,٧ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠٠٨. ونظرا إلى أن نمو صناعة تعدين النيكل يساعد في تعزيز خلق فرص العمل، فإن فرص العمل في التشييد والأعمال العامة والصيانة مهيأة، وهي وظائف شغلها جميعا تقليديا الرجال، ما يؤدي إلى تزايد عدد النساء الباطلات عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرص العمالة موزعة على نحو غير متساو أيضا في المقاطعات الثلاث في كاليدونيا الجديدة، بتركيز ٩٠ في

(٢٠) "أخبار كاليدونيا الجديدة"، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc.

(٢١) Pacific Magazine، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.pacificmagazine.net.

(٢٢) التقرير القطري لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن "وحدة المعلومات للاقتصادي".

(٢٣) المعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ "أخبار كاليدونيا الجديدة"، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc.

المائة تقريبا من فرص العمل في مقاطعة الجنوب. قال متكلم باسم جبهة الكانكا الاشتراكية للتحريير الوطني، في معرض تعليقه على الأرقام، إن النقص الشديد في التدريب على المهارات في الشمال وجزر لويالتي جعل من العسير على سكان هاتين المقاطعتين أن يكون في مقدورهم أن يساهموا بنشاط في التنمية الاقتصادية^(٢٤).

٤٥ - إن منازعات العمل متكررة تقليديا في كاليدونيا الجديدة، ما يؤدي إلى فقدان ساعات كثيرة من الإنتاج بسبب الإضرابات وإغلاق أماكن العمل. في سنوات سابقة، ارتفع عدد الصراعات الاجتماعية وما تلاها من فقد خسارة ساعات العمل ارتفاعا كبيرا.

٤٦ - في عام ٢٠٠٨، أتاحت الجهود المبذولة لتشجيع الحوار الاجتماعي إلى جانب ما قرره ممثل الدولة من القيام على نحو منتظم بإنهاء عمليات التعطيل غير المشروع للمؤسسات، عكس الاتجاه القائم فيما يتصل بمنازعات العمل. ومن ثم فإن الأرقام الأولى المتعلقة بعام ٢٠٠٨ توضح أن عدد هذه المنازعات قد هبط من ٥٢ في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٨ في عام ٢٠٠٨، وفي نفس الفترة، انخفض عدد أيام المنازعات من ٧٩٩ إلى ٢٤٩، أما عدد أيام العمل الضائعة فقد هبط من ٥٢٩ إلى ٢١٧، كما تقلص عدد المضربين من ٢٧٩ إلى ٧٣٢. وهذا التطور في العلاقات الاجتماعية يعزز أيضا من استقرار الإقليم.

جيم - الموارد المعدنية

٤٧ - إن اقتصاد كاليدونيا الجديدة تسيطر عليه صناعة النيكل. والإقليم، الذي هو ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم بعد روسيا وكندا، يُقدَّر أن له ٢٥ في المائة على الأقل من احتياطات النيكل في العالم^(٢٥)، وهو مسؤول عن ٦ في المائة من ناتج النيكل في العالم، إذ يوفر فرص العمل لحوالي ٣٥٠٠ شخص في شركات للتعدين بمختلف الأحجام. وعلى الرغم من أن هذا القطاع الشديد النشاط يشكل حوالي ٩٠ في المائة من صادرات كاليدونيا الجديدة ويولد كثيرا من النشاطات الاقتصادية ذات الصلة، فإنه هش نظرا إلى أنه يعتمد على نحو كامل تقريبا على الطلب الدولي وأسعار النيكل. ولهذا السبب ما يزال التأكيد يوضع على تنمية الإنتاج المحلي من المعادن الذي يوجد مزيدا من الثروة، وليس على الصادرات المعدنية^(٢٥). ولا يزال سعر النيكل في السوق العالمية غير مستقر، إذ هبط إلى ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن الطن الواحد في سوق صرف المعادن في لندن في تشرين

(٢٤) <http://www.radioaustralia.net.au/programguide/stories/200810/s2393283.htm>، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٨.

(٢٥) "وحدة المعلومات للاقتصاد" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، من ٥٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن الطن الواحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٢٢). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة الإقليمية لكاليدونيا الجديدة أنها ستقدم مشروع قرار سبق إعداده، ومشروعاً مقترحاً آخر لتنمية الثروات المعدنية، إلى جانب قانون يتصل بالمعادن ويشجع على اتخاذ نهج أكثر تماسكاً فيما يتصل بالصناعة المعدنية، فضلاً عن إيلاء مجال كبير للتحويل المالي للموارد مع كفالة صون البيئة وحفظ التنوع البيولوجي.

٤٨ - يجري حالياً تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية متعلقة بتعدين النيكل في الإقليم، أي مشروع شركة النيكل ومشروع إستراتا ومشروع فيل (سابقاً شركة فيل دي ريو دوس). وعلى الرغم من أنه من المأمول فيه أن تؤدي هذه المشاريع إلى النمو الاقتصادي الكبير فإنها لا تزال مثار خلاف لأسباب بيئية ومالية. وفي هذه الأثناء، يوجه الكانكاك الانتقاد قائلاً إن حقوق التعدين تباع بثمن بخس، وإن الفوائد الاقتصادية لا تتدفق على المناطق الأكثر فقراً في الإقليم وإن التنمية ستضر بالبيئة المحلية.

٤٩ - وتقوم شركة النيكل (شركة من كاليدونيا الجديدة تابعة لشركة إيراميه التي تمتلكها الدولة الفرنسية) بتطوير المشروع الأول من المشاريع الثلاثة، موسعة مصهر دونيامبو لزيادة الإنتاج من ٦٠ ٠٠٠ طن إلى ٧٥ ٠٠٠ طن سنوياً. ومن المتوقع أن تصبح المرافق المحددة جاهزة لأداء عملها في بداية عام ٢٠٠٩، عقب تحسين الفرن الأخير. ومع هذا، فإن الإنتاج سيبدأ في عام ٢٠٠٩ من جراء الظروف الاقتصادية غير المواتية في هذا القطاع ومشاكل توفير المعادن من مراكز التعدين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أشارت شركة النيكل، وهي أكبر أرباب العمل في القطاع الخاص في كاليدونيا الجديدة، إلى أن تكاليف الإنتاج الحالية تجاوزت سعر البيع للنيكل، واقترحت القيام بتخفيض قدره ١٠ في المائة لساعات العمل، وأيضاً إلغاء الوظائف عن طريق التقاعد والتناقص^(٢٦).

٥٠ - والمشروع الثاني الذي يجري تنفيذه مشروع مشترك بين شركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ والشركة الكندية فالكون بريدج المحدودة الضمان، التي اقتنتها مجموعة أكستراتا السويسرية للتعدين في ٢٠٠٦. ويشمل مشروع الـ ٣,٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٢٧) تشييد مصهر في مقاطعة الشمال لمعالجة النيكل من جبال كونيامبو، من المتوقع أن ينتج حوالي ٦٠ ٠٠٠ طن سنوياً، وخلق ٨٠٠ فرصة عمل على نحو مباشر و ٢ ٠٠٠

(٢٦) <http://www.rnzi.com/pages/news.php?op=read&id=44932>.

(٢٧) "وحدة المعلومات للاقتصاد" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛ "أخبار كاليدونيا الجديدة"، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc.

فرصة عمل على نحو غير مباشر. ويقع أيضا في صميم مشروع رئيسي يرمي إلى جلب الثروة والعمالة إلى مقاطعة الشمال الأقل تطورا. ونظرا إلى أن من المزمع البدء بإنتاج النيكل في ٢٠١١، بدأ فعلا في ٢٠٠٤ تشييد مبان سكنية وتجارية حول موقع كونيامبو من أجل الإعداد للزيادة السكانية المتوقع أن تحدث حينما يُفتح المنجم. لقد بدأت الأعمال الأولى المتصلة بالحفر وبناء الميناء في عام ٢٠٠٨، وفقا للتعهدات التي أعلنتها شركة ستراتا في نهاية عام ٢٠٠٧.

٥١ - والمشروع الثالث، وهو منجم جديد للنيكل في غورو في مقاطعة الجنوب، تديره الشركة البرازيلية "فيل". وكل من المقاطعات الثلاث وقعت على اقتناء حصة رأسمال يبلغ إجماليها ١٠ في المائة من "غورو نيكل". وكانت هذه الأسهم مملوكة أصلا من قبل إدارة التعدين والأبحاث الجيولوجية التابعة للحكومة الفرنسية. وكان ثمة تنقيح لالتزام يتعلق بحملة الأسهم، وهو التزام يتوخى الطرائق اللازمة لزيادة حصة المقاطعات في رأسمال مشروع منجم النيكل في منطقة غورو، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بهدف تيسير بلوغ الحصة ذات الصلة لمستوى ١٠ في المائة، مع إتاحة إمكانية قفزها إلى نسبة ٢٠ في المائة في المستقبل. وعانى البرنامج من نكسات كثيرة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ مثل الإضرابات والتراجع القانوني والاحتجاجات المستمرة من قبل عدة مجموعات ناشطة (انظر A/AC.109/2007/9). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨ واجهت غورو نيكل نكسة أخرى حينما شرعت في تركيب أنبوب تحت سطح الماء طوله ٢١ كيلومترا لنقل نفايات التعدين السائلة إلى المهور عند قناة هافانا. وقد يستأنف وضع الأنبوب ذي الصلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفقا لما أكدته فريق من الخبراء تحت رعاية الحكومة الفرنسية من أن إلقاء هذه النفايات السائلة في القناة لن يضر كثيرا بالبيئة البحرية في ظل الظروف الراهنة. وبناء على توصيات فريق الخبراء هذا، تراعى حقيقة أن السلطات المحلية قد شكلت جهازا لمراقبة ما يلقي من نفايات على نحو شديد الدقة، من أجل تحديد أقل تأثير يظهر والتمكن من تلافيه. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في ٢٠٠٩.

٥٢ - وقد قامت شركة "فيل" بإبرام اتفاق لتنمية المنطقة الجنوبية الكبرى، وذلك مع السكان المحليين الذين يعدون أساسا من الميلانيزيين، وهو اتفاق يستجيب لتطلعات هؤلاء السكان في ميدان صون البيئة، والمشاركة في التنمية التجارية والصناعية لمنطقة مشروع التعدين، والاعتراف بالشعوب الأصلية. وإلى جانب هذا الاتفاق، قدمت السلطات المعنية "تفويضات بالاستغلال" فيما يتصل بهذا المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مما يتضمن فرض بعض القيود البيئية والتكنولوجية، ووضع ضمانات مالية، وتنفيذ مبادرة تتصل بصون التنوع البيولوجي. وفي نفس الوقت، يراعى أن الإطار التنظيمي الذي يجري

اعتماده في الوقت الراهن في ميدان التعدين سيرفع مستوى الإلزام المطبق على الأنشطة التعدينية، وذلك لصالح القيام بتنمية مستدامة للموارد، إلى جانب حفظ البيئة في مواقع التعدين. وهذه التطورات التنظيمية، التي ستستكمل بإقامة مرصد للبيئة في جنوب كاليدونيا الجديدة، تتضمن أكبر عدد ممكن من الاستجابات لمشاعر القلق المتصلة بتأثيرات المشاريع الجديدة الخاصة باستخراج النيكل على الوسط البحري والشعب المرجانية التي ما زالت تحتفظ بسلامتها في كاليدونيا الجديدة.

٥٣ - وعلاوة على هذا، وبناء على طلب السلطات المحلية، الذي نقلته الحكومة الفرنسية، يلاحظ أن الرصيف المرجاني الذي يبلغ طوله ١٦٠٠ كيلومتر سُجِّل بصورة جزئية في التراث العالمي لليونسكو. وقد اعتمدت هذا التسجيل لجنة التراث العالمي في دورتها المعقودة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨، وهو يتعلق بمجموعة تضم ستة مواقع جغرافية، معظمها مواقع بحرية، وهي موزعة على جميع مقاطعات كاليدونيا الجديدة وعلى الجزر البعيدة أيضا، كما أنها تغطي منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ١٥٧٠٠ كيلومتر مربع وتشمل أهوارا وشعبا مرجانية وغابات المانغروف، وتمثل حوالي ٨٠ في المائة من السطح الإجمالي للأهوار الكاليدونية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها. ويوفر الهور الكاليدوني إمكانية بحث هائلة أمام العلماء، كما أنه يشكل ميزة سياحية هامة. ولهذا السبب تقوم السلطات تدريجيا بالتزود بأطر تنظيمية مناسبة لحماية المناطق المسجلة في التراث العالمي.

٥٤ - وأشارت تقارير تجارية إلى أن شركة بوسكو من كوريا الجنوبية، وهي رابع أكبر منتجة للفولاذ في العالم، تلقت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ موافقة الحكومة الإقليمية على تطوير خمسة مناجم للنikkel وتصدير ركاز النikkel إلى كوريا الجنوبية خلال فترة السنوات الثلاثين القادمة^(٢٨).

دال - السياحة

٥٥ - تمثل السياحة قطاعا هاما في اقتصاد الإقليم، مشكّلة حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم وحوالي ٨ في المائة من العمالة. ومعظم الزوار يأتون من فرنسا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا. وخلال السنوات الأخيرة ظلت أعداد السياح والقادمين بالسفن السياحية مستقرة عند ما ينيف قليلا عن ١٠٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ سنويا على التوالي^(٢٩).

(٢٨) <http://www.tradingmarkets.com/site/news/Stock%20News/1737680/>

(٢٩) ISEE، تم الوصول إليه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٥٦ - وكما ورد سابقا، وضعت حكومة كاليدونيا الجديدة خطة استراتيجية لإحياء صناعة السياحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ترمي إلى زيادة عدد السياح إلى ١٨٠.٠٠٠ خلال العقد ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتشمل الخطة ثلاث مراحل تنفذ تباعا في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ وترمي إلى تنويع الوجهات السياحية فضلا عن العاصمة. وتشمل المرحلة الأولى استراتيجية تسويقية جديدة وسكن الإيجار المدعوم يرميان إلى اجتذاب الزبائن الأثرياء. وترمي المرحلة الثانية، الجاري تنفيذها في الوقت الحاضر، إلى زيادة مساحة الإقامة في الفنادق بـ ٢٠٠ ١ غرفة، بغية إظهار صورة سياحية جديدة. وتوفر الفنادق في الوقت الراهن ١ ٥٥٨ غرفة مقابل ١٤٤٦ غرفة في عام ٢٠٠٦. وستحاول المرحلة الأخيرة توطيد مركز كاليدونيا الجديدة في سوق السياحة الدولية (انظر A/AC.109/2007/9).

٥٧ - لقد نظم مؤتمر عن السياحة في كاليدونيا الجديدة وتنميتها بنوميا في أيار/مايو ٢٠٠٨. وكان هذا المؤتمر بمثابة فرصة لتقديم لمحة عامة عن هذا القطاع. وجرى تناول لمواضيع عديدة: الحالة المصاحبة الناشئة، وتدريب الموظفين، وخدمات النقل الجوي، وأعمال الترويج في الخارج، وما إلى ذلك. وكان المؤتمر أيضا مناسبة لافتتاح خطوط جوية جديدة. وفي هذا الشأن يراعى أن شركة كاليدونيا الجوية الدولية كان من رأيها أن إقامة رابط جوي جديد بين نوميا وباريس عن طريق سيول ستتيح تنمية سوق السياحة مع كوريا الجنوبية ومع جزء من منطقة آسيا أيضا. والأهداف المعلنة أثناء افتتاح الخط الجوي الدائم في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ كانت تتسم بالتفاؤل، وهي تستند إلى قدوم ٩٠٠٠ سائح كوري إلى كاليدونيا الجديدة أثناء السنوات الثلاث القادمة. وفي هذا المؤتمر أثير في نهاية الأمر موضوع افتتاح رابط جوي جديد بين روما وباريس عن طريق سيدني وإقليم ريونيون من قبل شركة أوسترال للطيران. ومن شأن هذا الرابط الجوي الذي أعلن عن توفيره في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أن يتيح زيادة خدمات النقل الجوي المتجه نحو أستراليا والقادم منها مع الحصول على زبائن جدد من السياح القادمين من المحيط الهندي.

٥٨ - وكما ورد سابقا، عزز الإقليم قطاع رحلات التتره بالسفن وبدأ بتجديد وتحسين مطار نوميا الدولي، المقرر أن يُحققا في مطلع ٢٠١١^(٣٠).

٥٩ - إن تسجيل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لأهوار كاليدونيا الجديدة بوصفها موقعا لتراث عالمي يمكن أن يكون له أثر إيجابي في صناعة السياحة لكاليدونيا الجديدة.

(٣٠) "أخبار كاليدونيا الجديدة" ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، www.info.lnc.nc.

٦٠ - وكاليدونيا الجديدة من بين عدد من الأماكن التي تعاني في منطقة المحيط الهادئ من انتشار الحمى الصفراء. وأدخل مطار لا تونتوتا الدولي الفحص التلقائي لضمان عدم حمل المسافرين القادمين للفيروس، ويُنصح الذين يسافرون إلى كاليدونيا الجديدة لقضاء أوقات عطلهم أن يتخذوا الحيطة. وأعربت سلطات الصحة عن قلقها من السرعة التي ينتشر بها المرض.

هاء - القطاعات الاقتصادية الأخرى

٦١ - تشمل قطاعات أخرى تسهم في الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة الإدارة العامة والتجارة والخدمات والتشييد والأشغال العامة والصناعة الصغيرة والمتوسطة الحجم والزراعة.

٦٢ - وعلى الرغم من أن قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك يمثلان جزءاً صغيراً من الناتج المحلي الإجمالي، فإنهما يشغلان مكاناً مركزياً في مجتمع كاليدونيا الجديدة، إذ يعمل فيهما حوالي ٣٠ في المائة من السكان، الأمر الذي يكبح إلى حد ما الخروج من الأرياف. ولا زال احتمال نشوء زراعة منخفضة التكلفة وواسعة النطاق بعيداً، ولكن يعمل مزارعون بعدد متنام في مجال السياحة الاقتصادية بغية توليد مزيد من الدخل. إن الناتج الزراعي تعيقه عدة عوامل تشمل ندرة الأراضي الصالحة للزراعة. وأيضاً ألحقت الأعاصير الاستوائية ضرراً فادحاً بالمحاصيل خلال السنوات القليلة الماضية وما يزال الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب ثقيلاً.

٦٣ - وعلى الرغم من أن مصائد الأسماك أقل تطوراً، إذ لا يبلغ صيد الأسماك التجاري سوى ثلث الجني الكلي، فإن الصادرات من الجمبري كانت ثانية أكبر فئة من صادرات كاليدونيا الجديدة في ٢٠٠٦، بعد النيكل ومنتجات النيكل، وتزداد أهمية صادرات الجمبري إلى اليابان والصين بالنسبة إلى الاقتصاد. وعلى الرغم من زيادة إنتاج الجمبري أدى هبوط أسعار السوق إلى انخفاض إيرادات التصدير في ٢٠٠٦.

٦٤ - وكان قطاع التشييد صحياً في السنوات القليلة الماضية، وهو يشكّل زهاء ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مشغلاً ٩,٦ في المائة من السكان ذوي الرواتب في سنة ٢٠٠٦. وما يزال التصنيع على نطاق ضيق وهو يركز إلى حد كبير على تحويل المواد الغذائية والمنسوجات والمواد البلاستيكية، وتُستورد معظم المواد الاستهلاكية. وعلى الرغم

من ذلك، يشكل القطاع ١٣ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي^(٣١). ويعمل كثير من الكاناك في صناعات متزلية تقوم بإنتاج التحف الفنية للتجارة السياحية^(٣٢).

رابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٥ - في الجلسة ١١ التي عقدها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر A/AC.109/2008/SR.11) اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع قرار عرضته بابوا غينيا الجديدة، وباسم فيجي أيضا (انظر A/AC.109/2008/L.13).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٦ - في الجلسة ٥ التي عقدها اللجنة الرابعة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، خاطب ملتزمان من الكاناك^(٣٨) اللجنة الرابعة. وبعد ذلك، اعتمدت اللجنة الرابعة في جلستها الـ ٧ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مشروع القرار الرابع المتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة^(٣٣).

٦٧ - وأكد جوليان بونيموي، عضو مجلس الشيوخ العرقي في أجي - أرو على أن شعب الكاناك يتعرض للتمييز على الرغم من اتفاق نومييا عام ١٩٩٨. على الرغم من الوعود المقطوعة خلال التوقيع على الاتفاق، كانت تدفقات المهاجرين غير المنقطعة تغمر الكاناك وتجعل هدفهم للاستقلال غير ممكن. قال روك واميتان، رئيس جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، إنه على الرغم من أن بعض الفوائد الاقتصادية تنجم عن عمل شركات التعدين الأجنبية في الإقليم، فإن الأثر في البيئة مكلف وليست لدى شعب الكاناك في الوقت الحاضر رقابة بيئية كافية في الإقليم. ودعا الملتزمان إلى إيفاد لجنة الـ ٢٤ الخاصة لبعثة إلى كاليديونيا الجديدة، بينما اقترح مقدم للالتماس أن تعقد الحلقة الدراسية الإقليمية التالية لتلك الهيئة هناك.

(٣١) موقع الشبكة لوزارة الخارجية لنيوزيلندا.

(٣٢) "وحدة المعلومات للاقتصاد" (تم الوصول إليها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

(٣٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٢٣، الفصل الثاني عشر، الصفحات ٥٩-٦١.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٦٨ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٠٦/٦٣ بشأن مسألة كاليديونيا الجديدة على أساس تقرير اللجنة الخاصة المرسل إلى الجمعية العامة^(٣٣)، والنظر فيه فيما بعد من قبل لجنة السائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)^(٣٤). بموجب فقرات المنطوق من ذلك القسم، فإن الجمعية العامة:

- ١ - **ترحب** بالتطورات الهامة التي حدثت في كاليديونيا الجديدة منذ توقيع ممثلي كاليديونيا الجديدة وحكومة فرنسا اتفاق نومييا المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٨؛
- ٢ - **تحت** جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف، في إطار اتفاق نومييا، لصالح شعب كاليديونيا الجديدة بأسره؛
- ٣ - **تلاحظ** الأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا الرامية إلى أخذ هوية الكاناك في الاعتبار على نطاق أوسع في التنظيم السياسي والاجتماعي لكاليديونيا الجديدة، وترحب في هذا السياق بالجهود التي يجري بذلها للقيام على نحو مشترك بتصميم رموز هوية للإقليم مثل الاسم والعلم والنشيد الوطني والشعار وأوراق النقد، على النحو المطلوب في اتفاق نومييا؛
- ٤ - **تعترف** بأحكام اتفاق نومييا المتعلقة بمراقبة الهجرة وحماية العمالة المحلية، وتلاحظ أن البطالة لا تزال مرتفعة فيما بين الكاناك وأن تعيين عمال المناجم الأجانب لا يزال مستمرا؛
- ٥ - **تلاحظ** الشواغل التي أعربت عنها مجموعة من الشعوب الأصلية في كاليديونيا الجديدة بشأن نقص تمثيلها في الهيئات الحكومية والاجتماعية للإقليم؛
- ٦ - **تحيط علما** بالأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليديونيا الجديدة عضوا أو عضوا منتسبا في منظمات دولية معينة، مثل المنظمات الدولية في منطقة المحيط الهادئ والأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية، وفقا لأنظمة هذه الهيئات؛
- ٧ - **تلاحظ** أن موقعي اتفاق نومييا قد اتفقوا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير؛

- ٨ - تذكّر بأن الدولة القائمة بالإدارة قد وجهت دعوة، لدى إنشاء المؤسسات الجديدة، إلى قيام بعثة معلومات تتألف من ممثلين عن بلدان منطقة المحيط الهادئ بزيارة كاليدونيا الجديدة؛
- ٩ - تلاحظ مواصلة تقوية الروابط بين كاليدونيا الجديدة وكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي في مجالات مثل التعاون الاقتصادي والتجاري والبيئة وتغير المناخ والخدمات المالية؛
- ١٠ - تهيب بالدولة القائمة بالإدارة الاستمرار في إرسال المعلومات إلى الأمين العام على النحو المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛
- ١١ - تدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلمياً نحو عملية لتقرير المصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة وتضمن حقوق جميع قطاعات السكان، وفقاً لنص وروح اتفاق نوميا الذي يقوم على المبدأ القائل بأن سكان كاليدونيا الجديدة الحق في اختيار الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم؛
- ١٢ - تشير مع الارتياح إلى الجهود التي تبذلها السلطات الفرنسية لتسوية مسألة تسجيل الناحيين عن طريق اعتماد تعديلات للدستور الفرنسي، في الكونغرس الفرنسي للبرلمان، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تتيح لكاليدونيا الجديدة أن تقصر الأهلية للتصويت في الاقتراعات المحلية على الناحيين المسجلين في القوائم الانتخابية لعام ١٩٩٨ عند توقيع اتفاق نوميا، مما يكفل للسكان الكانك تمثيلاً قوياً؛
- ١٣ - ترحب بجميع التدابير المتخذة لتعزيز اقتصاد كاليدونيا الجديدة وتنويعه في جميع الميادين، وتشجع على اتخاذ مزيد من هذه التدابير وفقاً لروح اتفاقي ماتينيون ونوميا؛
- ١٤ - ترحب أيضاً بما توليه الأطراف في اتفاقي ماتينيون ونوميا من أهمية لإحراز مزيد من التقدم في مجالات الإسكان والتوظيف والتدريب والتعليم والرعاية الصحية في كاليدونيا الجديدة؛
- ١٥ - تلاحظ المساعدة المالية المقدمة من حكومة فرنسا إلى الإقليم في مجالات مثل الصحة والتعليم ودفع مرتبات الموظفين العموميين وتمويل المشاريع الإنمائية؛
- ١٦ - تعترف بمساهمة المركز الثقافي الميلانيزي في حماية ثقافة الكانك الأصلية في كاليدونيا الجديدة؛

١٧ - **تلاحظ** المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية في كاليدونيا الجديدة، بما فيها عملية "زونيكو" التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة وإلى تقييم تلك الموارد؛

١٨ - **ترحب** بالتعاون القائم فيما بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا في مجال مراقبة مناطق صيد الأسماك، وفقا للرغبات التي أعربت عنها فرنسا أثناء انعقاد مؤتمر القمة لفرنسا وأوقيانوسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

١٩ - **تعترف** بالصلات الوثيقة بين كاليدونيا الجديدة وشعوب جنوب المحيط الهادئ، وبالإجراءات الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية والإقليمية لتيسير توطيد تلك الصلات، بما في ذلك توثيق العلاقات مع البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛

٢٠ - **ترحب**، في هذا الصدد، بمشاركة كاليدونيا الجديدة في منتدى جزر المحيط الهادئ في أعقاب حصولها على مركز العضو المنتسب في المنتدى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في مؤتمر القمة السابع والثلاثين للمنتدى؛

٢١ - **ترحب أيضا** بالزيارات المتواصلة الرفيعة المستوى إلى كاليدونيا الجديدة التي تقوم بها وفود من بلدان منطقة المحيط الهادئ والزيارات الرفيعة المستوى التي تقوم بها وفود من كاليدونيا الجديدة إلى البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛

٢٢ - **ترحب كذلك** بروح التعاون التي تبديها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه تطلعاتها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛

٢٣ - **تشير** إلى إقرار قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لتقرير اللجنة الوزارية للمنتدى المعنية بكاليدونيا الجديدة في مؤتمر القمة السادس والثلاثين للمنتدى الذي عقد في بابوا غينيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وإلى استمرار قيام اللجنة الوزارية للمنتدى بدورها في رصد التطورات في الإقليم وفي تشجيع توثيق المشاركة الاقتصادية؛

٢٤ - **تقرر** أن تبقى العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة نتيجة توقيع اتفاق نواميا، قيد الاستعراض المستمر؛

٢٥ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلام منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في مسألة إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا في هذا الشأن.